التعريف في المصطلح النحوي العربي واعتبارات التسمية الاصطلاحية

The Definition in the Arabic grammatical term and terminology label considerations

د. الشاذلي سعدودي*

جامعة المدية – الجزائر. Saadoudi2005@gmail.com

تاريخ الارسال2023/01/07 تاريخ القبول 2023/03/06 **تاريخ النشر**2023/06/10

ملخص:

تُعد المصطلحات العلمية المفاتيح الأساسية لأي علم من العلوم، وتعريفاتها هي المنطلق الأول لأي دراسة أو بحث علمي، ولا شك أنّ علماء العرب القدامى كانوا على دراية بأهمية بيان مفاهيم المصطلحات المستعملة في علوم العربية، وعلى رأسها النحو العربي باعتباره أهم علوم العربية وأولها نشأة. وتعنى هذه الدراسة بإشكالية مفادها: ما هي سمات التعريف في المصطلح النحوي، وماهي الاعتبارات التي يتأسس عليها وضع المصطلح عند النحويين العرب ؟وتكمن أهمية هذه الدراسة في بيان طريقة تعريف النحويين العرب للمصطلحات النحوية وكذا الكشف عن أهم الاعتبارات التي يقوم عليها المصطلح النحوي وعلاقاتها بمفاهيم تلك المصطلحات. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: تميز طرائق وضع المصطلحات النحوية بخصائص الدقة، وجود شيء من الترادف والاشتراك لم يضر بدقة المصطلحات، تنوع طرائق التعريف فمن بالشرح والتمثيل إلى التعريف بالعلة، وغيره ذلك. من أهم الاعتبارات التي تأخذ بالحسبان في تسمية المصطلحات الاعتبار الدلالي ثم يليه الاعتبار النسقي، والاعتبار الشكلي.

الكلمات المفتاحية: التعريف، المصطلح النحوي، اعتبارات ، التسمية الاصطلاحية، علاقة المفهوم بالمصطلح.

Abstract:

Scientific terminology is the basic key of any science, and its definition is the first starting point of any study or scientific research. There is no doubt that ancient Arab scholars were aware of the importance of clarifying the concepts of terminology used in Arabic sciences,at its top is Arabic grammar, as it is the most important science of Arabic and the first in its origin.This study deals with the following problematic: What are the features of the definition in the grammatical term, and what are the considerations upon which the Arab grammarians base upon

* المؤلف المرسل

the development of the term?The importance of this study lies in showing how Arab grammarians define grammatical terms, as well as revealing the most important considerations on which the grammatical term is based and their relationships with the concepts of those terms.Among the most important results of the study: the methods of developing grammatical terms are characterized by the characteristics of accuracy, the presence of some synonyms and association that did not harm the accuracy of the terms, the diversity of definition methods, starting with explanation and representation to defining the vowel, and so on. One of the most important considerations that are taken into account in the naming of terms is the semantic consideration, followed by the systematic consideration, and the formal consideration.

Keywords: definition, grammatical term, considerations, idiomatic terminilogy, relation of concept with term.

مقدمة

تعد الدراسة الاصطلاحية اليوم من أهم الدراسات اللسانية، لارتباطها ارتباطا وثيقا بالجانب اللساني للمصطلح، وبالجانب العلمي تبعا لأي حقل علمي أو معرفي وهي ضرورية في كل العلوم.

وتأتي هذه الدراسة لتتناول مسألة التعريف في المصطلح النحوي عند علماء العربية لأنّ الصناعة الاصطلاحية تقوم على ركنين أساسيين للمصطلح هما التعريف وتسمية المصطلح واختياره. وذلك بالوقوف على أمثلة عملية عند النحاة العرب المتقدمون ويمثّلهم سيبويه لأنّ كتابه يعد المصدر الأول، ومن المتأخرين كأبي سعيد السيرافي، والزمخشري، وابن الخشاب، وابن يعيش وغيرهم.

وكانت إشكالية البحث: ما هي سمات التعريف في المصطلح النحوي، وماهي الاعتبارت التي يتأسس عليها وضع المصطلح عند النحويين العرب ؟

وبنيت الدراسة وفق **منهج استقرائي جزئي** (أي من خلال أمثلة وليس كل الأمثلة)، وكذا المنهج الوصفي التحليلي لتلك الأمثة الاصطلاحية عند النحاة العرب القدامى. وجاءت الورقة البحثية في ثلاثة محاور:

1. المصطلح النحوي
2. تعريف المصطلح النحوي
3. اعتبارات التسمية الاصطلاحية وعلاقاتها بالمفهوم

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الصناعة الاصطلاحية عند علماء العربية القدامى من خلال الوقوف على طرائق التعريف في المصطلح النحوي، ومعرفة اعتبارات التسمية الاصطلاحية.

1. المصطلح النحوي

إنّ البحث في المصطلح النحوي عند النحاة العرب يعد مفتاحا لمعرفة مختلف طرائق وضع المصطلحات النحوية وتعريفاتها، ومنها معرفة الفكر الاصطلاحي عند علماء العربية في التراث العربي لاسيما التراث النحوي.

لقد شاع عند العرب قديما استعمال لفظ " **اصطلاح** " ويقصدون به دلالة اللفظ في اصطلاح العلم المقصود [كالنحو أو الحديث، أو الفقه، أو القراءات ...] والاصطلاح مصدر الفعل " اصطلح "، والشائع في الاستعمال اليوم هو لفظ " **مصطلح** " [أي اسم المفعول بمعنى أُصطلِح على كذا أو اِصطلَح جماعة على كذا فهو مُصطلَح عليه]، وهو: " اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص "[1].

وذكر السيد الشريف الجرجاني مجموعة من التعريفات للاصطلاح، قال: « **الاصطلاح**: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. **الاصطلاح**: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: **الاصطلاح** اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى. وقيل **الاصطلاح**: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد. وقيل **الاصطلاح**: لفظٌ معين بين قوم معينين »[2].

فالاصطلاح إذا اتفاق المختصين على دلالة لفظ ما دلالة مخصوصة في مجال ما مع وجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

والمصطلح العلمي عموما هو: « لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، وهو لفظ يصطلح عليه أهل العلم المختصون للتفاهم والتواصل بينهم »[3].

ولا توضع المصطلحات ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي[4].

ومن أمثلة المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لفظ " **اصطلاح** " نفسه، فالمناسبة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية هي **الاتفاق**.

ومن الواضح أنّ اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه، فإن كانوا يتحدثون عن مسائل في الفلسفة، ينتج عن ذلك مصطلح في الفلسفة، أو عن مسائل في الطب، ينتج عنه مصطلح أو أكثر في الطب، وهكذا في جميع العلوم واصطلاحاتها، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة، أيضا اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى، ووجود مشابهة أو مشاركة أو مناسبة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي[5].

وقد يراد بالمصطلح مدلولا واحدا في علم واحد، وأحيانا تكون تسميته مشتركة بين عدة علوم، وفي كل منها يراد به معنى غير الآخر[6]. مثل مصطلح " **الوقف** " في كل من العروض والشرع، والقراءات. ففي اللغة: الحبس، وفي العروض: إسكان الحرف السابع المتحرك وهو تاء مفعولات، وفي الشرع: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، وفي القراءات: قطع الكلمة عمّا بعدها[7].

ومن خصائص وضع المصطلح البساطة؛ أي توضيح المضمون بأقل ما يمكن من العبارات، والاعتدال في الطول والقصر كما أقرّه القدماء من العرب[8].

2. التعريف المصطلحي

1.2. التعريف

التعريف في اللغة: « التّعريف الإعلام. والتّعريف أيضا إنشاد الضّالة. والتّعريف أيضا التّطيِيبُ من العَرفِ. وقيل في قوله تعالى: ﴿ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾ [سورة محمد، الآية: 06]، أي: طَيَّبَهَا لهم. والتّعريف أيضا الوقوف بعَرَفَاتٍ. والمعَرَّفُ الموقِفُ »[9].

والتعريف في الاصطلاح: ذكر الشريف الجرجاني أنّه « عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيءٍ آخر. التعريف الحقيقي: هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها. التعريف اللفظي: هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح؛ دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد، وليس هذا تعريفًا حقيقيًا يراد به إفادة تصور غير حاصل، وإنّما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني »[10].

كما يوجد مصطلح آخر استعمله النحاة وهو" الحد "، قال ابن جني في تعريف اللغة: « أما **حدها** فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[11]، وقيل في " **الحد** ": « إنّه كمال أول الجسم، ووضع ذلك موضع الجنس، وهذا يشترك فيه البذر والنطفة للحيوان والإنسان »[12]. أو هو: « القول الجامع المانع، ولم يشترطوا فيه إلاّ التمييز فيلزم عليه الاكتفاء بذكر الخواص فيقال في حد الفرس: إنّه الصهّال، وفي الإنسان: إنّه الضحّاك، وفي الكلب: إنّه النبّاح. وذلك في غاية البعد عن غرض التعرف لذات المحدود »[13]. وقيل: « الحد ما يجمع من الجنس والفصل »[14]. وإنّ من شروط " الحد " أوضح من المحدود لأنّ الغرض من التعريف إيضاح المعرّف[15].

يتميز التعريف في المصطلحات النحوية لا سيما عند النحاة القدامى بأنّ له مجموعة من الطرائق المعروفة اليوم أو التي قام التعريف على أساسها وقتها.

وسنحاول أن نقف على أشهر أنواعها: « التعريف بالعلة، التعريف بالشرح، التعريف بالتمثيل وهي تندرج ضمن ما يعرف بالتعريف بالوصف »[16].

وسنعتمد على هذا النص لسيبويه لنقف من خلاله على تعريفه للاسم والفعل والحرف، يقول: « هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربية. فالكَلِم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. **فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط. وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع**. فأمّا بناء ما مضى فذهَبَ وسَمِع ومكُث وحمِدَ. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها »[17].

2.2. التعريف بالتمثيل: ومن أمثلته تعريف الاسم عند سيبويه، كما جاء في النص السابق: " **فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط** ". وهو هنا في **تعريف الاسم** لم يعرّفه بما يميّزه عن قسيميه " الفعل والحرف " بل اكتفى **بأمثلة** عنه، لكن الملاحظ في تلك الأمثلة شملت أقسام الاسم: العاقل (رجل)، وغير العاقل (فرس)، والجماد (حائط).

ويرجع السبب عند بعضهم في ذلك إلى وضوح متصوّر الاسم فلم يحتج سيبويه أن يحدّه، ثم توالت تعريفات النحاة فيما بعد، فاعتمدوا التعاريف المنطقية. والصواب أن تكون حدود النحاة على أوضاعهم كما كانت حدود المناطقة على أوضاعهم[18].

وفي تعريف الفعل نجد: **الجنس** في قوله " **أمثلة** "، **وفصلين** في قوله " **أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء**"، " **وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع** "، فهو يستجيب **لشروط التعريف جنس وفصول** كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مفهوم الحد. والمقصود بأمثلة أبنية أو صيغ وهما استعمال النحاة بعده.

3.2. تعريف بالعلة: المقصود بالعلل الاصطلاحية هي خطابات يسعى من خلالها النحاة إلى ذكر الأسباب الداعية إلى إطلاق تسمية اصطلاحية معيّنة على متصوّر نحوي[19].

يعرّف سيبويه **الحرف** بقوله " **ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل** "، وأمّا هذا التعريف للحرف ففيه طريقان: طريق التعريف الشيء بعلته، وتعريف بما يقابله ويخالفه[20]. وما يقابله ويخالف هما قسيماه الاسم والفعل. فمجيء " ليس " الدالة على النفي سلبت من الحرف معنى الاسمية ومعنى الفعلية وأنّه لمعنى مغاير.

غير أننا نجد النحاة المتأخيرين يرفضون هذا النوع من التعريف أي تعريف الشيء بعلته شأنهم في ذلك شأن المناطقة لأنّه – حسب المناطقة ومن تأثّر بهم – " المراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره "[21].

وبما أنّ سيبويه لم يعرّف الحرف بذاته بل بعلّته فإنّ توفيق قريرة التمس عذرا وجيها لسيبويه يتمثل في « انعدام المعنى الذاتي للحرف واتكاله على غيره في استفادة معناه، يجعل هويته مكتسبة من وظيفته أي من دوره الدلالي أو الإعرابي في الجمل أو في أبعاضها »[22].

ولعلّه استفاد هذا ممّا بيّنه السيرافي عند شرحه تعريف سيبويه، يقول: « وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فإنّ جملة الحروف تجيء لمعان أنا أذكرها. فأولها: للإشراك بين اسمين أو فعلين، وذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول ومعناه، ... والثاني: أن تكون لتعيين اسم أو فعل، فأمّا تعيين الاسم فبالألف واللام، كقولك: الرجل والغلام، وأمّا تعيين الفعل، فبالسين وسوف، وتكون لنفي الاسم والفعل هو: " ما، ولا، ولن، ولم، وما أُجري مجراهن، ... وتجيء لتأكيد

الاسم والفعل، فأمّا تأكيد الاسم، فنحو " إنّ زيدا أخوك". وأما تأكيد الفعل فلتقومنّ، ولأنطلقن وتدخل لربط الاسم بالفعل، وإيصال الفعل إلى الاسم، كقولك: مررت بزيد وقمت إلى أخيك »[23]. ففي شرح السرافي اعتماد على وظائف الحروف في الكلام ودلالاتها.

ومن ذلك تعريف أبي البقاء الكفوي " **الشرط** " بقوله: « الشَّرط: العلامة، ومنه (أشراط الساعة)، والشروط للصكوك لأنّها علامات دالة على التّوثق، **وسُمي ما عُلّق به الجزاء شرطا لأنّه علامة لنزوله** »[24]، ففي التعريف تعليل لتسمية " الشرط " بأن عمد النحوي إلى ربطه بدلالته اللغوية في المعجم، كما أنّه يحمل دلالة تعريفية مفهومية " وسُمي ما علق به الجزاء شرطا لأنّه علامة لنزوله "، أي تلازم الشرط والجزاء.

ومنه كذلك تعريف السيرافي " الإعراب " بقوله: « والإعراب في أصله للفرق بين اسمين في كلام واحد، ولفظين مجتمعين في قصة، لكل واحد منهما معنى صاحبه، فيفرق بين إعرابهما للدلالة على اختلاف معناهما »[25]. وهذا ما سمّاه توفيق قريرة العلة الموجِدة للمتصوَّر فزعم أنّ السيرافي علّل الإعراب بالنظر إلى وظيفته في الكلام من خلال متصور الاسم المتمكن فهو لم يذكر – حسبه – معناه الذاتي ولا علاماته ولا علاقة المعرب بالعامل ولا علاقة المبني وإنّما ركز على دوره[26].

4.2. التعريف بالشرح: التعريف بالشرح طريقة في التعريف تقوم على توضيح متصور اصطلاحي بأن تعرض سمة منه أو جملة من السمات يكون هدفها الأساسي تحليل تلك السمة تحليلا دلاليا أو البحث لها عن مرادف دلالي بلفظة أو بتراكيب متعددة[27].

وبما أنّ كل شرح يقصد إلى الإبانة عن الشيء المشروح فإنّه إذا ما تعلّق بالعبارات المعجمية أو االاصطلاحية كان يهدف ضرورة إلى التعريف[28].

ومن أمثلة التعريف بالشرح، تعريف ابن هشام " المفعول المطلق " بقوله: « هو اسم يؤكد عامله، أو يبيّن نوعه، أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا ... وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا »[29].

ومنه تعريف سيبويه " المفعول " بقوله: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله **زيداً**. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهبَ، وشغَلت ضربَ به كما

شغلت به ذهب، **وانتصب زيدٌ لأنه مفعول** تعدّى إليه فعلُ الفاعل »[30]. هنا استعمل التعريف بالشرح وبالتمثيل معا، والمقصود المفعول به.

وقد ذكر أحمد هندي مجموعة من الدلالات التي يمكن أن يأتي بها مصطلح "مفعول" عند سيبويه، فإذا جاء مطلقا غير مقيد دلّ على المفعول به أو اسم المفعول، المنصوب على نزع الخافض، خبر كان، التمييز، المفعول المطلق أو نائبه ... وذكر كذلك دلالت عندما يأتي مقيدا[31]. وهنا إشارة كذلك أنّ التمثيل يأتي مصاحبا لأي تعريف مهما تغيرت طريقته. ولكن دون أن نهمل السياق الذي يرد فيه المصطلح عند سيبويه.

3. اعتبارات التسمية الاصطلاحية وعلاقاتها بالمفهوم

إنّ اختيار التسمية في المصطلح العلمي يكون بمراعاة ركن من المتصوّر الذي يعتبره المصطلِحون أهم من غيره. ويكون ذلك الركن الزاوية التي من خلالها ينظر إلى المصطلح بأكمله[32].

وبما أنّ زوايا النظر يمكن أن تختلف باختلاف موقع المسّمى داخل الاتجاهات المتعددة التي تتقاسم الفن الواحد، أو باختلاف موقع التسمية الموضوعة داخل النظرية الاصطلاحية، فإنّ هذا الاختلاف مما يفسّر تعدد التسمية الموضوعة لمتصور واحد، أو تنوعها بتنوع المذاهب والاتجاهات، التي تتفرع عن الجماعة الاصطلاحية الواحدة، أو تتجدد التسمية بتجدد السياق الذي يرد فيه المتصوّر المسمّى »[33].

وقد أخذنا بمصطلح الاعتبار موافقة للأستاذ توفيق قريرة، ومصطلح الاعتبار في الحقيقة موجود عند النحاة القدامى أنفسهم "، ففي شرح الشافية: « ... وإن كانت أوزانه في الحقيقة مختلفةً **باعتبار** أصالة الحروف وزيادتها »[34]، وكذلك: « وسمّي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً **لا باعتبار** ما سمّي له في باب الإعراب منقوصاً، فإنّه إنّما سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف »[35]، ويقول العكبري: « فالفعل باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية **وباعتبار** معناه يستحق البناء »[36]. إذا هو مصطلح نحوي شائع استعماله عند النحاة.

ويرى توفيق قريرة أنّ التسميات الاصطلاحية تعود إلى جملة من الاعتبارات أهمها عنده: الاعتبار الدلالي، الاعتبار العلامي، الاعتبار النسقي، اعتبار الخلاف المذهبي[37].

1.3.الاعتبار الدلالي

والمقصود بهذا الاعتبار مراعاة النحويين الدلالة في الاصطلاح على متصوراتهم، والدلالة تختلف باختلاف الباب النحوي وفروعه ومدى خلوص الكلمة النحوية لمعنى من معاني الباب النحوي الذي تندرج فيه[38].

ومثاله ما جاء عند سيبويه: « هذا **بابٌ من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام** من المصادر والأسماء وذلك قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، ووَيْلٌ لك، ووَيْحٌ لك، ووَيْسٌ لك، ووَيلةٌ لك، ... فهذه الحروف كلها مبتدأ مبنيٌّ عليها ما بعدها »[39]، هنا تعريف بالشرح، والتمثيل حاضر دائما، والنتيجة أنّ هذه النكرات تعامل معاملة ما فيه الألف واللام أي المعرفة فلا تحتاج إلى مسّوغ للابتداء بها، فلابد من مراعاة واعتبار الدلالة للّفظ الذي تنّزل منزلة المعرفة.

ومثاله كذلك حدّ سيبويه " الفعل " بقوله: « وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع »[40]. والأحداث المصادر بدليل قوله: " والأحداث نحو الضرب والحمد، والقتل "[41]. وهنا اعتبار دلالة الفعل على الحدث والزمن.

ولم تكن تُسمى الأفعال أحداثا لأنّها لا تخلص لمفهوم الحدثية خلوص المصدر له لذلك بحث لها النحاة عن عبارة فيها محافظة على هذا المتصور وزيادة معنى من معنى الاقتران بالزمان[42]. لأنّ « الحدوث: عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه، الحدوث الذاتي: هو كون الشيء مفتقرًا في وجوده إلى الغير، الحدوث الزماني: هو كون الشيء مسبوقًا بالعدم سبقًا زمانيًا، والأول أعم مطلقًا من الثاني »[43]، والمصدر: « اسم الحدث الجاري على الفعل »[44]. وهو كذلك: « الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه. المصادرة من المطلوب: هي التي تجعل النتيجة جزء القياس، أو تلزم النتيجة من جزء القياس، كقولنا: الإنسان بشر، وكل بشر ضحاك، ينتج أن الإنسان ضحاك فالكبرى ههنا، والمطلوب شيء واحد؛ إذ البشر والإنسان مترادفان، وهو اتحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئًا واحدًا »[45].

وقد بيّن ابن الخشاب اختيار النحويين لفظ " فعل " وتفضيله على لفظ " عمل " في الاصطلاح النحوي: « وسمّوه فعلاً ولم يسمّوه عملاً، لأنّ الفعل أهم من العمل، ألا ترى أنّك إذا أمرت مأموراً بالبناء مثلاً، فقلت: ابنِ داراً فائتمر جاز أن يقول: قد عملت ما أردت، وجاز أن

يقول: قد فعلت، ولو قلت: تكلم مثلاً، ففعل، لم يقل إلاّ: قد فعلت ولم يحسن أن يقول: قد عملت فالفعل على ما أريتك أعم من العمل، فلذلك لقبوا هذا القسم فعلاً ولم يلقبوه عملاً، ولعلّة أخرى حسنت فيه هذا اللقب دون غيره »[46].

فشمول لفظ الفعل لكل الأحداث والأعمال هو الذي جعل النحويين يقدمونه في التسمية والاصطلاح على غيره من الألفاظ الدالة على معنى الحدوث الزماني[47].

ومن اعتبار الدلالات في التسمية والاصطلاح اعتبار اعتقاد المتكلم، ومثالها في باب ظنّ وأخواتها: مصطلحات " أفعال الشك واليقين، أفعال القلوب "، يقول ابن الخشاب: « أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: علمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة لليقين، وظننت وحسبت وخلت، وهذه الثلاثة للشك وزعمت، وهو متوسط بين الستة، فيما يرون، وربما قيل: إنه قول يشوبه شك »[48].

ويعد الاعتبار الدلالي في الاصطلاحات النحوية أهم الاعتبارات التي سيّرت التسمية ولا غرو في ذلك لأنّ هذه الدلالة كانت أساسية في الحدود النحوية، ولا يمكن أن نجد قسما من أقسام النحو إلاّ وهو مؤسِّسُ أغلب تسمياته أو كلها على هذا الاعتبار[49].

3.2. الاعتبار العلامي والشكل

و**اعتبار الشكل** في وضع التسميات الاصطلاحية معناه النظر إلى عدد حروف الكلمة فقالوا: الاسم الثلاثي، والرباعي، والخماسي. ومن الشكل اعتبار نوع الحروف الأصول كاعتبار الصحة والإعلال والتضعيف فقالوا: الصحيح والمعتل، المهموز(مهموز الفاء، مهموز العين، مهموز اللام)، السالم، مضعّف (مضاعف) العين؛ وقالوا في المعتل: معتل الفاء (المثال)، معتل العين (الأجوف)، معتل اللام (الناقص)، معتل العلين واللام (اللفيف المفروق) معتل الفاء واللام (اللفيف المقرون)[50].

وأمثلة **معرفة الشكل** ما هي معروفة لم نشأ الذكر تفاديا للتطويل، واللافت أنّ هذه التسميات مهمة جدا فهي مختصرة كأن نقول هذا الفعل "سعى" ناقص وكذا الاسم " ساعٍ "، كما أنّ التفريق بينها بالتسميات تنبيه إلى ما ينبني عليها من أحكام خاصة بكل قسم من تلك الأقسام باعتبار

الشكل، فأحكام الصحيح غير أحكام المعتل في التصريف أو الإسناد. ولتثنية الأسماء المقصورة أو المنقوصة، وكذلك جمعها جمعا مذكرا سالما كما هو مقرر في كتب النحو.

ومن **اعتبار العلامة** علامات الفعل عموما، وعلامات الفعل المضارع خصوصا فقد يكون للحال أو الاستقبال، والعلامة هي التي تخلّصه لهذه الدلالة أو تلك، يقول ابن الخشاب: « ... فأمّا علاماته فمنها أيضاً لفظية، ومنها معنوية، فمن اللفظية أن يحسن دخول قد عليه كقولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد. وقد حرف يقرّب الفعل الذي يدخل عليه من زمن الوجود أي الحال. ومنها السين وسوف، وهما حرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلصاه من الشياع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه، وذلك أن لفظ المضارع – مجرداً من قرينة – يحتمل الحال والاستقبال، فهو صالح لهما على سبيل »[51].

3.3. الاعتبار النسقي

الاعتبار النّسقي فيه تركيز على المعاني المختصة النحوية الوظيفية والإعرابية، والاصطلاح النسقي هو تسمية للوحدات اللسانية بما هو متغير فيها، متحول لاعتبارات تركيبية اشتقاقية، لذلك كانت أقسام الكلم تؤكد على الثابت أكثر من تأكيدها على الخلافي المتغير[52].

ومن ذلك مثلا مصطلحا " المصدر" و" المفعول المطلق "، المصطلح الأول يعيّن الكلمة من ناحية، ووظيفتها إذا ما كان في معنى المفعول المطلق من ناحية أخرى، والأشهر عند النحويين استعمال " مصدر " استعمالا جدوليا يعين عندهم نوعا من الأسماء ومن هذه الزاوية يعرّفونه بأنّه " اسم الحدث الجاري على الفعل "[53]، وهذا التعريف جدولي ورغم ما يشتم منه ريح التعالق الاشتقاقي بين الفعل والمصدر، فإنّ الغرض منه إثبات انتساب هذا الضرب من الكلم إلى الأسماء[54].

ولذلك فإنّ النحويين حين ينتقلون من هذا الطرح الجدولي الاشتقاقي لمصطلح " المصدر" يستعملون عبارة " المفعول المطلق " وهو واحد من المنصوبات التي تتمم الجملة[55]. يقول ابن الخشاب: « العامّ من النصب يكون في خمسة أشياء: **مصدر الفعل** وهو الحدث الذي اشتق الفعل منه في قول البصريين كالقيام والقعود، وهو **المسمّى مفعولاً مطلقًا**، لأنّه فعل الفاعل على الحقيقة، ولأنّه لم يقيد بشيء من حروف الجر كبقية المفعولات حين قالوا: مفعول فيه وبه وله ومعه »[56]؛ وقال الزمخشري: « **المفعول المطلق هو المصدر** سمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه ».[57] فمصطلح "

مصدر " تسمية باعتبار جدولي أي يدخل ضمن تقسيمات الاسم وكذا عدد كبير من المصادر، أما مصطلح " **مفعول مطلق** " فتسمية نسقية وظيفية في الجملة، أي وظيفة الكلمة (المصدر) في الجملة إعرابيا. ومثله أيضا تسمية " المفعول فيه ظرفا".

4.3. اعتبار الخلاف المذهبي

والمقصود باعتبار الخلاف المذهبي اختلاف تسمية المصطلحات بين مذهبين أو أكثر ومعروف اختلاف البصريين والكوفيين في تسمية بعض المصطلحات النحوية مثل الجر عند البصريين والخفض عند الكوفيين، ضمير الفصل عند البصريين وعند الكوفيين ضمير العماد، الإضمار عند البصريين والكناية عند الكوفيين... إلخ.

والاختلاف نظري بين المذهبين في تحديد السمات الاصطلاحية التي تستحق أن تختزل منها التسميات وفي كيفية تبويب المسائل وتفريعها، وقد يدل الاختلاف على تفرّد أحد المذهبين بوصف متصور نحوي أغفله المذهب المقابل[58].

إنّ سيطرة ألفاظ البصريين الاصطلاحية على ألفاظ الكوفيين حقيقة يمكن أن يصل إليها كل مطّلع على الآثار النحوية العربية وتلك السيطرة راجعة إلى استبداد التوجه البصري لجملة من الأسباب يمكن الاقتصار على ذكر أهمها[59]:

- قلة المصنّفات الكوفية التي وصلتنا وهي على قلتها يغلب عليها التوجه اللغوي.
- شهرة رئيس المذهب البصري [سيبويه] شهرة جعلته رمزا لا خلاف حوله للنحو العربي وهي شهرة ترسخت بتصنيفه " الكتاب " وكانت التصنيفات اللاحقة في أغلبها سائرة في ركابه مستفيدة منه.
- كانت الطرق التي يفسر بها البصريون الظواهر اللغوية أكثر إغراء من طرق الكوفيين.
- كانت مصنّفات البصريين بكثرتها وغلبتها على المصنّفات البصرية قد خلقت ضربا من الخطاب الرسمي هو خطابهم وألفاظهم، وخطابا غير رسمي هو خطاب الكوفيين.

خاتمة

وبعد هذ العرض نخلص إلى القول: إنّ علماء العربية القدامى كانت لهم طرائق في وضع المصطلحات وعلى رأسها المصطلحات النحوية، وقد تميزت بخصائص الدقة حتى وإن وجد شيء من الترادف والاشتراك لم يضر ذلك بدقة المصطلحات، وكانت تعريفاتها تعتمد على طرائق متنوعة من التعريف بالشرح والتمثيل إلى التعريف بالعلة، وغيره ذلك. كما كانت لهم اعتبارت تُأخذ بالحسبان في تسمية المصطلحات على رأسها وأهمها الاعتبار الدلالي لأنّ الدلالة كانت أساسية في الحدود النحوية، ثم يليه الاعتبار النسقي، والاعتبار الشكلي وغيرها من الاعتبارات الموضوعية الخاصة بكل باب أو مسألة.

ولأجل صناعة حركية دائمة في علم المصطلح لا بد لنا من الرجوع إلى الصناعة الاصطلاحية عند العرب قديما في مختلف علوم العربية (النحو، الصرف، فقه اللغة، الصوتيات، ...) والعلوم الإسلامية عموما (مصطلحات التفسير، مصطلحات علوم الحديث، القراءات ...)، وهذا ما سيفتح لنا بابا واسعا في علم المصطلح العربي بكل فروعه، وبه يمكن تنشيط صناعة المصطلحات أو صياغتها ووضع تعريفاتها، وبعد ذلك يمكن الإضافة والاستزادة مما توصلت إليه المصطلحية الحديثة.

الهوامش

[1].الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ط: 02 (1927م)، 1/ 349، نقلا عن: رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية " عمقه التراثي وبعده المعاصر" ، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1431هـ/ 2010م)، ص: 20. والكلام بين معقوفين **[ ]** إضافة منّا.

[2].الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت: 816هـ)، **كتاب** التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01 (1403هـ / 1983م)، ص: 28.

[3].هذا التعريف من توصيات مجلس مجمع اللغة العربية في دورته الستين 1994، والواحدة والستين 1995. نقلا عن: رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1431هـ / 2010م)، ص: 21.

[4].رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 22.

[5].رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 23.

[6].رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 23

[7].رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 21.

[8].ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، نقلا عن رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص: 23.

[9].الرازي (أبو عبد الله محمد زين الدين بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط: 05 (1420هـ/ 1999م)، ص: 206.

[10].الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 62.

[11].ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 04 (د ت)، 1/ 34.

[12].أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (ت: 505هـ)، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، (1961 م)، ص: 290.

[13].أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ص: 283.

[14].أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ص: 275.

[15].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 95.

[16].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 131، 132.

[17].سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ت: 180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03 (1408 هـ/ 1988 م)، 1/ 12.

[18].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 106

[19].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 138.

[20].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 125

[21].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 125.

[22].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 126.

[23].السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01 (2008 م)، 1/ 19، 20.

[24].الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي، ت: 1094هـ)، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ت، د ط)، ص: 529.

[25].السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 01 (2008 م)، ، 194، توفيق 143

[26].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 143.

[27].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 147.

[28].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 147.

[29].ابن هشام (أبو محمد، ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام جمال الدين الأنصاري، ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2/ 181، 182.

[30].سيبويه، كتاب سيبويه، 1/ 34.

[31].أحمد إبراهيم هندي، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه" دراسة في العلاقات الدلالية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: 01 (1438هـ/ 2017م)، ص: [172 – 180]

[32].توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كلية الآداب– منوبة / دار محمد علي للنشر، ط: 01 (2003)، ص: 20.

[33].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ، ص: 20.

[34].الأستراباذي (محمد بن الحسن الرضي نجم الدين الأستراباذي، ، ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي " صاحب خزانة الأدب، ت: 1093 هـ "، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن " المدرس في تخصص كلية اللغة العربية "، محمد الزفزاف " المدرس في كلية اللغة العربية " محمد محيي الدين عبد الحميد " المدرس في تخصص كلية اللغة العربية "، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: (1395 هـ/ 1975 م)، 1/ 14.

[35].الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 34.

[36].العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، ت: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1416هـ/ 1995م)، 2/ 47.

[37]–توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ، ص: 20.

[38].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 21.

[39].سيبويه، كتاب سيبويه، 1/ 330.

[40].سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

[41].سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

[42].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 27.

[43].الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 82.

[44].ابن هشام، أوضح المسالك، 2/ 181، 182.

[45].الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 216.

[46].ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر " أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق"، دمشق، ط (1392 هـ / 1972 م)، ص: 15.

[47].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 28.

[48].ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص: 152.

[49].توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 21.

[50].هذه تسميات معروفة في كتب الصرف القديمة والحديثة، ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 46، 47.

[51].ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص: 15.

[52]توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 53.

[53]ابن هشام، أوضح المسالك، 2/ 181، 182.

[54]توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 53.

[55]توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 54.

[56]ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص: 159، 160.

[57]الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: 01 (1993م)، ص: 55.

[58]توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 58.

[59]توفيق قريرة، المصطلح النحوي، ص: 58.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد إبراهيم هندي، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه" دراسة في العلاقات الدلالية"، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: 01 (1438هـ/ 2017م).
2. الأستراباذي (محمد بن الحسن الرضي نجم الدين الأستراباذي، ، ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي " صاحب خزانة الأدب، ت: 1093 هـ "، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن " المدرس في تخصص كلية اللغة العربية "، محمد الزفزاف " المدرس في كلية اللغة العربية " محمد محيي الدين عبد الحميد " المدرس في تخصص كلية اللغة العربية "، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: (1395 هـ/ 1975 م).
3. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 04 (د ت).
4. ابن هشام (أبو محمد، ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام جمال الدين الأنصاري، ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
5. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (ت: 505هـ)، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، (1961 م).

6. توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كلية الآداب– منوبة / دار محمد علي للنشر، ط: 01 (2003).
7. الرازي (أبو عبد الله محمد زين الدين بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط: 05 (1420هـ/ 1999م).
8. رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية " عمقه التراثي وبعده المعاصر"، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1431هـ / 2010م).
9. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ت: 180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03 (1408هـ/ 1988 م).
10. السيرافي (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 01 (2008 م).
11. الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت: 816هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01 (1403هـ / 1983م).
12. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، ت: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ، دار الفكر، دمشق، ط: 01 (1416هـ/ 1995م).
13. الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي، ت: 1094هـ)، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية "، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ت، د ط).